



الاجتماع التشاوري الإقليمي حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى ٢٠١٩

القاهرة، ٢٧-٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٩

الوثيقة الختامية

انعقد الاجتماع التشاوري الإقليمي حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى ٢٠١٩ في ٢٧-٢٨ فبراير ٢٠١٩ في القاهرة، جمهورية مصر العربية. ويأتي هذا الاجتماع استجابة لقرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رقم ٥٥١ في دورته العادية الثلاثين التي عقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أكتوبر ٢٠١٨، والذي طلب من "الأمانة الفنية للمجلس بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا- والأمم المتحدة للبيئة-مكتب غرب آسيا- وكذلك بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بمتابعة تنفيذ أنشطة وبرامج البعد البيئي لجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأولويات البيئة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية ودعوتها لتنظيم اجتماعات تحضيرية لمناقشة هذه المواضيع لإعداد مساهمات المجلس في كل من المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ والمنتدى العالمي السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ٢٠١٩، وتقديم تقرير حول تنفيذ القرار في الدورة القادمة للمجلس"

شارك في الاجتماع ممثلين عن ١٢ دولة عربية، بالإضافة إلى ممثلي عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، منظمات المجتمع المدني، الجامعات، والقطاع الخاص. وقد ناقش الاجتماع موضوع المنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ الذي تمحور حول "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية" مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة التي سيجري استعراضها ضمن هذا الموضوع وهي:

- الهدف ٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- الهدف ١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- الهدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثار؛
- الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَس فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛
- الهدف ١٧ - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أ. الرسالة العامة

التشديد على أهمية تقاطع تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة مع البعد البيئي وذلك من خلال تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعلم مدى الحياة وتشجيع الوظائف الخضراء وضمان تناغم النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، والاعتماد على الاعتبارات البيئية والاحتلال والنزاعات المسلحة وما يترتب عليها من نزوح وهجرة والآثار السلبية الناتجة عن ذلك على الموارد الطبيعية والبيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

ب. الرسائل الموجهة

أولاً: التعليم البيئي

- الاستفادة من المبادرات الرامية إلى تعزيز التعليم البيئي و"مبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة" التي تقوم بها المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومواءمتها بما يتناسب مع المتطلبات الوطنية للدول العربية بغية تغيير أنماط السلوك وإرشاد وضع السياسات الكفيلة بدعم جهود التصدي للتدهور البيئي
- دعم وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لتعزيز التعليم البيئي والمعرفة بالتحديات البيئية، وتعزيز المعارف والمهارات الضرورية لاتخاذ قرارات مدروسة بشأن سبل منع تدهور البيئة ومعالجة ما لحق بها من ضرر
- تعزيز الجهود العربية نحو إنشاء بيئة تشاركية لتطوير التعليم البيئي في المنطقة العربية، ودعم الأطر المؤسسية المعنية بذلك، بالإضافة إلى تعزيز تشريعات موجهة للقطاع الخاص للقيام بمسؤولياته الاجتماعية نحو دعم القطاعات الحيوية مثل قطاع التعليم
- إدماج مفاهيم التربية البيئية في المنظومة التعليمية الوطنية لتكوين جيل واع بمشاكل البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز التعليم التطبيقي والتدريب
- بناء بيئة تمكينية لرفع الوعي بأهمية الابتكار والبحث العلمي وإنشاء مؤسسات داعمة لهما، وضمان جودة التعليم العام والخاص
- الاستثمار في رفع الوعي العام بمفاهيم البيئة والتنمية المستدامة، ودعم الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في سبيل تحقيق التنمية البيئية المستدامة
- أهمية إدماج قضايا النوع الاجتماعي في سياسات التعليم البيئي والاستفادة من طاقات الشباب والعمل على رفع وعيه وتنقيفه والتأكيد على أن الوصول إلى برامج فاعلة للتنفيذ فيما يخص التعليم البيئي يتطلب تكامل أربع مكونات أساسية: التربية البيئية، التعليم البيئي، التنقيف البيئي والإعلام البيئي.

ثانياً: تشجيع مبادرات الوظائف المراعية للبيئة:

- التأكيد على أنّ الانتقال إلى نماذج النمو الأكثر اطراداً وشمولاً واستدامةً والكفيل بتوفير فرص العمل المنتج واللائق للجميع هو السبيل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، باعتماد ما يستدعيه ذلك من سياسات وخطط ومبادرات محلية ووطنية
- العمل على ايجاد حلول فعالة تؤمن التوافق بين الزيادة المطردة للعمالة الشابة وبين اهداف التنمية المستدامة من خلال اجراء تقييم دقيق لمستقبل الوظائف الخضراء في المنطقة العربية والتغيرات الهيكلية في سوق العمل التي تتطلبها خطط التنمية المستدامة
- تفعيل دور مكاتب مساندة الإنتاج الأخضر التي انشأتها المنظمات الاممية وبصفة خاصة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بعض الدول العربية ونشرها بهدف رفع درجة الوعي والفهم بالفرص التي تتيحها مختلف قطاعات الإنتاج الأخضر، مع التشديد على تكامل الأسس الثلاثة للتنمية: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- تفعيل دور العلوم والبحوث المتعلقة بعملية تطوير التكنولوجيات الخضراء في قطاعات أساسية مثل الطاقة المتجددة وتحلية المياه وإدارة النفايات والزراعة في استحداث فرص عمل مراعية للبيئة، مع التركيز على اهمية نقل التكنولوجيا وتطويرها وتوطينها
- توعية قطاع الاعمال بمفاهيم الوظائف الخضراء وإدماج مفاهيم الاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء في العملية التعليمية، وإصدار مواد تدريبية حول ذلك
- تحديد وتطوير آليات تمويل واضحة لتلبية متطلبات الاستثمار في مجال الوظائف الخضراء، بما في ذلك الشراكات على المستويين الوطني والدولي وتعزيز الاستثمار البيئي العربي مع توحيد المعايير العربية لجذب الاستثمارات.

ثالثاً: فصل مسار النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي:

- تطوير السبل الكفيلة بتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتبني أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في كافة القطاعات الانتاجية في المنطقة العربية
- التشديد على أهمية التناغم بين النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على تحقيق أهداف التنمية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، واعتماد الصناعات التحويلية بطريقة مستدامة تخفف من توليد النفايات ومن استنزاف الموارد
- الاستفادة من المبادرات والبرامج الإقليمية التي تخفف من استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة ضماناً لحقوق الأجيال القادمة، وكذلك العمل على تبادل الخبرات بين الدول العربية وخاصة بين الدول التي حققت نتائج إيجابية في هذا الشأن

- بناء القدرات والمهارات البشرية والمؤسسية لتعزيز ربط وضع السياسات بالمعرفة والعلوم والتكنولوجيا ونتائج البحث العلمي بما يخفف من التدهور البيئي ومن تغير المناخ، وتأمين سلامة المياه المشتركة والعبارة للحدود في المنطقة العربية

- أهمية وضع خطط وطنية متكاملة ومتداخلة بين الوزارات المختلفة في الدول العربية بما يضمن التنمية المستدامة واخذ البعد البيئي بعين الاعتبار.

- دعم اتخاذ الترتيبات لنقل التكنولوجيا الملائمة بغية تعزيز إعادة استخدام وتدوير السلع والخدمات التي يمكن أن تعزز استدامة مسارات النمو الاقتصادي.

رابعاً: النزاعات والبيئة:

- التأكيد على ان الاحتلال والنزاعات المسلحة والطويلة الأمد تؤثر سلباً على البيئة والوصول إلى الموارد الطبيعية في المنطقة العربية، وتلحق اضراراً كبيرة بالبيئة والنظم الإيكولوجية الطبيعية في المنطقة وهيكلها الأساسية

- ضرورة الاستفادة من الأطر القانونية والتنفيذية وجهود التقييم لآثار النزاعات المسلحة على البيئة والموارد الطبيعية، التي تم اعدادها عن البلدان العربية الخارجة من النزاعات، والتقييمات الوطنية والقطاعية الأخرى

- أهمية الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية على البيئة الناتجة عن النزوح واللجوء في الدول المستقبلية للنازحين خاصة دول الجوار

- وضع استراتيجية لتفعيل الإرادة السياسية والتكامل للاستفادة من الإنجازات القائمة والاهداف التنموية، وعدم الاكتفاء بالبرامج الاغاثية البحتة، والعمل على ان تكون البرامج الاغاثية تنموية ومستدامة

- تحديث التشريعات البيئية والقوانين المعنية بآثار النزاعات على البيئية على المستوى العالمي ووضع استراتيجيات لتقييم الآثار البيئية

- الوقف الفوري للنزاعات والحروب في المنطقة العربية واستبدالها بالحوارات والاقرار بان السيادة على الارض وإنهاء الاحتلال وإعادة الأمن والاستقرار في فلسطين هو شرط رئيسي لإحكام السيطرة على الأرض وللدفع بجهود التنمية المستدامة، ودعم طلب فلسطين الموجه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة بخصوص تقييم آثار الاحتلال على البيئة الفلسطينية.